التعاون والاقتصاد الزراعي

لما رأيناه للحركة التعاونية من التقدم الخطير في مصر وما ينتظر لها من تعظيم الاثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية العامة افردنا هذا الباب لنشر مقالات ورسائل عن كل ما يهم الجمعيات التعاونية واعضاءها ويساعد على نشر التعاون وتقدمه . وقلم التحرير يغتنم هذه الفرصة ليعرب عن ترحيبه بنشر ما يرسله اليه اعضاء الجمعيات التعاونية من رسائل واخبار . وخير الكلام ما قل ودل

الضائقة الاقتصادية والتعاون والعام الجديد

بقلم السيد احمد سراج البكري

هناك تشابه في كثير من النواحي ، بالرغم من اختلاف الاحوال ، بين ضائقة سنة ١٩٠٧ والضائقة الحالية . فكما ان ضائقة سنة ١٩٠٧ أدّت الى التفكير في مشاريع اقتصادية كان يقصد بها تخفيف الضيق والارتباك العامين فان الضائقة الحالية كانت ولم تزل مصدراً خصباً لمجموعة لا يستهان بها من المشروعات العامة التي عادت على البلاد بأجل الفوائد وأعظم المزايا في وقت عصيب فقدت فيه الثقة بين الناس واظلم المستقبل للجميع وتهددت زراعة البلاد بالكساد والبوار من جراء هبوط الاسعار وتدهور النقد وتضخم الانتاج . فاذا ذكرنا التعاون فانما نذكر المشروع القومي الذي جاء وليداً لأزمة سنة ١٩٠٧ ونبتت فكرته وترعرعت الى أن وضع حجر اساسه بتشريع سنة ١٩٢٣ وهو أول تشريع تعاوني عرفته مصر . وقد صحب هذا التشريع انشاء قسم خاص للتعاون بوزارة الزراعة لتعهد هذه الحركة والاشراف عليها . وفي سنة ١٩٢٧ صدر التشريع الثاني الذي بمقتضاه عُدِّلت أنظمة الجمعيات التي كانت مؤسسة بحسب قانون سنة ١٩٢٣ وقد كان تدرّج عدد الجمعيات التعاونية كالآتي : —

في سنة ١٩٢٥	٩٣١ جمعية	في سنة ١٩٢٩	٢١٧ جمعية
» ١٩٢٦	» ١٥٠	» ١٩٣٠	» ٥١٤
» ١٩٢٧	» ١٤٧	» ١٩٣١	» ٥٣٩
» ١٩٢٨	» ١٦٢		

وبمقارنة عدد الجمعيات في كل من السنوات الثلاث الاخيرة نرى ان سنة ١٩٣٠ امتازت بعدد من الجمعيات يكاد يكون ضعف عددها في سنة ١٩٢٩ وتعليل ذلك أن سنة ١٩٣٠ كانت مشبّعة ببوادر الضائقة الاقتصادية ولما شعر بها الفلاح وبما تخبئه له من الضيق والشقاء كان أول من هرع الى التعاون ليدرأ عنه شر فائلة الازمة فتطوّرت الحركة التعاونية بفضل

الضائقة تطوراً لم يعهد له مثيل كما يتبيّن من الجدول الآتي : —

السنة	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١
عدد الجمعيات	٣١٧	٥١٤	٥٣٩
عدد الاعضاء	٢٢٣٣٦	٤٤٠٠٠	٥٤٠٠٠
رأس المال المدفوع	٨٠٩٨٥ ج . م .	١٣٣٠٠٠ ج . م .	١٥٤٠٠٠ ج . م .
الاحتياطي	٩٥٥٨ ج . م .	١٣٠٠٠ ج . م .	١٨٠٠٠ ج . م .
ارباح	١١٦٨٠ ج . م .	—	٠٠٠
القروض التعاونية	١٢٧٦٩٤ ج . م .	٢٧٣٨٠٥ ج . م .	٠٠٠

وان ما رأيناه من ضعف الحركة في سنة ١٩٣١ كان نتيجة مباشرة لاشتداد وطأة الازمة وفقدان الثقة العام ، الاّ أنه بالرغم من كل ذلك فان عدد الجمعيات زاد بمقدار ٢٥ جمعية وعدد الاعضاء بمقدار ١٠٠٠٠ عضواً ورأس المال المدفوع بمقدار ٢١٠٠٠ ج . م . والاحتياطي بمقدار ٥٠٠٠ ج . م . (وهذه الزيادة أكبر من زيادة الاحتياطي في سنة ١٩٣٠ عما كان عليه في سنة ١٩٢٩) ، كذلك طرأت على الحركة التعاونية في سنة ١٩٣١ تطورات ذات صبغة لم تكن معروفة في السنين السابقة وأهم هذه المظاهر الآتي : —

أولاً : اظهر كثير من الجمعيات ميلاً الى الاخذ بالمشروعات الجديدة الخاصة بالصناعات الزراعية مثل صناعة الالبان وتربية النحل ودودة القز كما ان عدداً كبيراً من الجمعيات أظهر اهتماماً جديًّا باقتناء الآلات الخاصة بدراسة الارز وتبييضه وبتصريف المحصولات الزراعية المختلفة تصريفاً تعاونيًّا . ثانياً : أوجدت الضائقة الاقتصادية بواعث قوية لاشتراك الجمعيات بعضها مع بعض في الاعمال التي تعود عليها بالنفع المشترك . ثالثاً : من بين تلك المظاهر التي اوجدتها الضائقة تقوية الرغبة في الاطلاع والدراسة لدى اعضاء الجمعيات ما حدا بقسم التعاون الى حثّ الجمعيات على اقتناء مكاتب تضمّ عدداً كبيراً من المؤلفات النافعة

﴿ أثر الضائقة في اعمال الجمعيات المالية ﴾ ظهر هذا الاثر بأجلى مظهر في حركة التحصيل والتسديد فانها لم تمض النصف الاول من سنة ١٩٣١ الاّ وكانت ١٥٤ جمعية قد سدّدت قروضها عن سنة ١٩٣٠ تسديداً كاملاً و٨٥ جمعية سدّدت تسديداً جزئيًّا من بين ٢٥١ جمعية مقترضة . وقد بلغ ما سدّد ٢٠٣٨٦٠ جنيهاً مصريًّا من اصل قدره ٢٨٢٦٨٣ جنيهاً مصريًّا . وقد صرّح لبنك مصر في خلال سنة ١٩٣١ باقراض الجمعيات التي سدّدت اكثر من نصف ما عليها فأنفقت هذه القروض الحركة التعاونية خلال تلك السنة العصيبة وبلغ مقدار الاعتمادات التي صرّح بها البنك ١٨٦١٨٨ جنيهاً مصريًّا موزّعة على ٢٨٥ جمعية . وقد اوقفت حركة الاقراض في شهر يوليو سنة ١٩٣١ بتأسيس بنك التسليف الزراعي المصري . (عن

مقال الدكتور ابراهيم رشاد مدير قسم التعاون في صحيفة التعاون عدد يناير سنة ١٩٣٢)

﴿ بنك التسليف الزراعي المصري ﴾ تنتج مصر سنوياً من المحاصيل الزراعية ما قيمتهُ على وجه التقريب ١٢٠ مليوناً من الجنيهات المصرية لذلك كانت نفقات الانتاج وكيفية الحصول عليها من اهم المسائل الحيوية التي اولتها الحكومة دائماً شطراً عظيماً من عنايتها . فقد قامت منذ سنة ١٨٩٤ بسلسلة طويلة من التجارب لتنظيم كيفية حصول الفلاح على نفقات زراعته بقصد انتشاله من براثن المرابين والتجار الجشعين الذين يرهقونهُ إبتا ارهاق بما يفرضون عليهِ من الفوائد الباهظة والاسعار التي تكاد لا تفي بتغطية نفقات الزراعة . فتارة كانت تقوم الحكومة مباشرة بتسليف الزراع وتارة كانت تكلف البنوك بالقيام بهذه العملية — بالنيابة عنها وفي كثير من الاحيان كانت تتبع كلتا الطريقتين ، الاّ ان تلك الجهود التي بذلت ليحصل الفلاح على ربح معقول من زراعته لم تتعدّ كونها مجموعة من التجارب الدقيقة — كان الغرض منها تعرّف مواطن الضعف فيما يفشل من الانظمة ومواطن القوة فيما ينجح منها بقصد الوصول الى نظام مدعّم يستند الى أساس متين يضمن للفلاح بصفة مستمرة الحصول على ما يلزمه من مال بأقل الفوائد واحسن الشروط سواء أكان لنفقات زراعته او مقابل رهن محاصيله حتى تحين الفرص لبيعها بأثمان معقولة

وقد استمرت الحكومة في اتباع خطة التجارب المشار اليها حتى انضجت اخيراً النظام المنشود فاسس بنك التسليف الزراعي المصري برأس مال قدره مليون جنيه اكتتبت الحكومة بنصفهِ وضمنت لهُ فيما عدا ذلك الحصول على قروض بمجموع قيمتها ستة ملايين من الجنيهات فتقدم لهُ ثلاثة ملايين جنيه في السنة الاولى ومليون جنيه في كل من السنة الثانية والسنة الثالثة والسنة الرابعة من تاريخ تأسيسه ولا تتقاضى فائدة تزيد عن ٢½ ٪ عن هذه القروض

اما النصف الباقي من رأس مال البنك فقد اكتتبت بهِ معظم البنوك الكبيرة التي بالقطر وفي مقدمتها البنك الاهلي الذي اكتتب بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه وبنك مصر بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه والبنك العقاري المبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه وبنك درسدنر بمبلغ ٢٣٥٠٠ جنيه

ولقد اوضحت المادة الثانية من العقد الابتدائي لبنك القرض من انشائهِ وهذا نصها

« يكون غرض الشركة التسليف الزراعي وعلى وجه الخصوص العمليات الآتي ذكرها »

اولاً — عمليات لاجل قصير لا يتجاوز اربعة عشر شهراً بضمانة حق الامتياز الوارد في المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ وبالشروط المقررة فيهِ . (ا) تقديم سلفيات للجمعيات التعاونية الخاضعة للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ واصحاب ملاك الاراضي الزراعية لنفقات الزراعة والحصاد . (ب) تقديم سلفيات على المحاصلات للجمعيات التعاونية سالفة الذكر ولصغار المزارعين (ج) بيع الاسمدة والبذور لاجل لجميع المزارعين على السواء

ثانياً — عمليات لمدة لا تتجاوز عشر سنين (أ) تقديم سلفيات لشراء الآلات الزراعية والماشية (ب) تقديم سلفيات لاصلاح الاراضي الزراعية بواسطة حفر الساقي والترع والمصارف. وفيما عدا الاحوال الاستثنائية، يكون هذان النوعان من التسليف مقصورين على صغار الملاك او جماعاتهم وعلى الجمعيات التعاونية المشار اليها، للمساعدة على تكوينها وانتشارها

ثالثاً — عمليات لمدة لا تتجاوز عشرين سنة. تقديم تسليف لاستغلال ولاصلاح الاراضي التي يمكن ان تفيدها اعمال الري والصرف العامة

رابعاً — تمويل المنشآت التي تعمل لمنفعة الزراعة — بقصد المساعدة على ايجاد هذه المنشآت وانتشارها وتكون السلفيات لأجل يزيد على اربعة عشر شهراً — عدا ما يتعلق من هذه السلفيات بجماعات صغار ملاك الاراضي الزراعية وبالجمعيات التعاونية — مضمونة بتسجيل رهن عقاري له الدرجة الاولى الا اذا قرر مجلس الادارة بصفة استثنائية غير ذلك وكان الفرق بين قيمة العقار المرهون ومبلغ الرهن الاول يسمح بتسجيل رهن ثان

هذا وقد صرّح رئيس مجلس الوزراء في جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٧ يوليه سنة ١٩٣١ بأن بنك التسليف الزراعي سيصبح البنك التعاوني الرئيسي متى انتشرت الجمعيات التعاونية وقويت. وتمهيداً لذلك خص البنك هذه الجمعيات بمزايا عديدة تتلخص فيما يأتي:

اولاً — ليس هناك الآن حد معين للاعتماد التعاوني الحكومي كما كان من قبل عند ما كانت الجمعيات تصرف سلفيات من بنك مصر وكان الاعتماد المذكور ٣٥٠٠٠٠ جنيه

ثانياً — يتقاضى البنك فائدة قدرها ٥٪ من الجمعيات التعاونية بخلاف الافراد فانهُ يتقاضى منهم فائدة قدرها ٧٪

ثالثاً — يمد البنك الجمعيات بأربعة انواع من السلفيات

(١) سلفيات لجني الاقطان وهي اذا اعطيت للجمعيات تشمل المستأجرين والملاك بخلاف ما اذا اعطيت للافراد فانها مقصورة على الملاك منهم فقط. (٢) سلفيات برهن اقطان وهي من حيث المقدار المقدم من اية جمعية تعاونية لا حد لها بينما هي محدودة للافراد بمائة قنطار. (٣) سلفيات لنفقات الزراعة وتوريد التقاوي والبزور والاسمدة بالاجل. (٤) سلفيات لمدة سنتين بضمان شخص لشراء مواشي وهي ميزة تتمتع بها الجمعيات التعاونية دون الافراد

رابعاً — يقبل البنك انشاء شون بعقار الجمعيات التعاونية متى توافرت الشروط الآتية:

(١) ان تقدم الجمعية — الشونة بلا اجر (٢) ان يكون مقر الجمعية على مسافة لا تقل عن خمسة كيلومترات من أي شونة أصلية للبنك (٣) ان تتعهد الجمعية بتشوين ما لا يقل عن الالف كيس من القطن

خامساً — يقدم البنك للجمعيات التعاونية سلفيات على السمسم والفول السوداني والمحاصيل

المماثلة القابلة للتخزين بواقع ٧٥٪ من قيمتها وقت التسليف

وعما سبق ذكره عن بنك التسليف الزراعي يتضح ان هذا البنك وقد اصبح له ١٣ فرعاً و٦٣ توكيلا قد ملأ فراغاً حقيقياً كان يشعر به الجميع وهو لا بدّ ان يصبح عما قريب قوة يرتكز عليها صرح البلاد الاقتصادي (من مقال للمؤلف نشر له بصحيفة التعاون عدد نوفمبر سنة ١٩٣١)

﴿ بعض المظاهر التعاونية التي تخللت سنة ١٩٣١ ﴾ حفلت سنة ١٩٣١ بالمعارض والمؤتمرات والاجتماعات التي كان لها شأن عظيم في رفع مستوى الثقافة وحب الاطلاع لدى التعاونيين منها المعرض الزراعي الصناعي الذي كان في مجموعه مدرسة عملية علمية لكل من تاقت نفسه الى الاستزادة من الاطلاع على الاساليب الحديثة زراعية كانت أو صناعية ثم كان الاجتماع التعاوني بمبنى جوزي پلاس حيث عرضت اشرطة سينماتوغرافية فيها نواحٍ كثيرة من حركة التعاون في بريطانيا العظمى ثم بعد ذلك كان اجتماع الجامعة الاميركية حيث ألقى كل من حضرة صاحب المعالي وزير الزراعة وسعادة وزير اميركا المفوض خطبة ضافية في موضوعي الزراعة والتعاون وعرضت اشرطة سينماتوغرافية جيء بها خصيصاً للعرض في هذا الاجتماع من مصلحة الزراعة الاميركية وهي تبين الاساليب التعاونية المعمول بها في أميركا لتصريف القطن تصريفاً تعاونياً لمصلحة منتجيه. كذلك قامت رابطة ملكة النحل بتنظيم وعقد مؤتمر ومعرض للنحالة في اوائل نوفمبر سنة ١٩٣١ وحضر اجتماعات هذا المؤتمر جمع غفير من اعضاء الجمعيات التعاونية فتعلموا الشيء الكثير عن هذه الصناعة الزراعية واقبلوا على تربية النحل الامر الذي يبشر بانهاض هذه الصناعة الزراعية وجعلها مصدراً عظيماً للثروة العامة على أيدي التعاونيين

﴿ المشروعات التعاونية ﴾ كان من بين النتائج المباشرة للمعرض الزراعي الصناعي أن اتجه نظر الجمعيات التعاونية الى نواحٍ عديدة من الانتاج لم تكن من قبل موضع اية عناية مثل صناعات الالبان والمربيات والمحفوظات ووسائل تحضير وتصريف المحصولات الزراعية الامر الذي جعل روح النشاط تدب في الجمعيات منذ درست مشروعات جديدة من هذا النوع وفعلاً اقدم عدد من الجمعيات على تنفيذ بعضها ومن بين تلك المشروعات صناعة الالبان ودراسة الارز وتبييضه وتصريف المحاصيل. وهناك جمعية تعاونية مركزية في سبيل التأسيس الآن في مديرية الشرقية كما ان الوزارة جادة في انشاء جمعية تعاونية مركزية للاتجار بالجملة اغراضها توريد حاجات الجمعيات زراعية كانت أو منزلية وتصريف حاصلاتهم والاهتمام بالصناعات الزراعية. وهذه الجمعية تضم ٤٣١ جمعية مكتبته برأس مال قدره ٢٣٢٥٢ جنيهاً مصرياً

﴿ نظرة الى المستقبل ﴾ أقبلت سنة ١٩٣٢ والازمة العالمية لم تزل بين ظهرانينا طاحنة

شديدة الوطأة الاّ ان بالرغم من هذا الضيق الشامل فان حركة التعاون وهي كما وصفنا تدلّنا حقيقة على ان التعاون هو الملجأ الوحيد للفلاح في هذا الوقت العصيب اذ برهنت الاختبارات الفعلية على ان الجمعيات التعاونية دون غيرها من الهيئات على اختلاف نحلها من اثبت المنشآت واصلبها لا يعرف الافلاس اليها باباً فهي خلاص الفلاح ومطمح امله ، فان لم تعلمنا الطائفة شيئاً آخر فهي قد علمتنا ان المستقبل للتعاون

مقتطفات تعاونية

(ا — عن صحيفة التعاون — عدد يناير سنة ١٩٣٢ : —

(ا) — الحركة التعاونية في آخر سنة ١٩٣١ بقلم حضرة الدكتور ابراهيم رشاد مدير قسم التعاون : تضمن هذا المقال النفيس شرحاً موجزاً لأعمال الجمعيات التعاونية وكيفية تأثرها بالازمة وخدمات بنك التسليف الزراعي لها وما ينتظر من تقسيط دفع القروض التعاونية على مدة خمسة سنوات

(ب) — حركة التعاون المنزلي في سويسرا بقلم حضرة عبد اللطيف فهمي عامر افندي بقسم التعاون : استهل الكاتب مقاله بلمحة تاريخية عن حركة التعاون المنزلي بسويسرا وكيف انها ترجع الى النصف الاول من القرن التاسع عشر فتأسست اول جمعية منزلية في زيورخ سنة ١٨٥١ وتكوّن اول اتحاد لجمعيات التعاون المنزلي في سويسرا سنة ١٨٩٠ وجعل مركزه بال وكانت اغراضه في بادىء الامر اجتماعية محضة الاّ انهُ في سنة ١٨٩٣ ادرجت الاعمال التجارية ضمن هذه الاغراض . ويشير الكاتب الى انهُ من مظاهر الحركة التعاونية المنزلية في سويسرا ان البضائع تباع بأثمان تنقص في الغالب عن الاثمان الجارية في السوق وينص عقد تأسيس الجمعيات المنزلية في سويسرا على وجوب اتباع مبدأ البيع نقداً ، ويقوم عدد كبير من هذه الجمعيات بأعمال انتاجية تقدر قيمتها السنوية بحوالي ٦٠ مليون فرنك معظمها منتجات مخابز وتورّد الجمعيات ما يقرب من ١٤ ٪ من مجموع ما تستهلكه سويسرا من الحاجيات المنزلية

(ج) — الحركة التعاونية والازمة الاقتصادية العالمية بقلم انتون ديتل سكرتير اتحاد الجمعيات الاقتصادية الالمانية ببراج : في رأي الكاتب ان الازمة الحالية بما تجره من العواقب السيئة عن الانتاج وعن تبادل البضائع وتوازن العرض والطلب اظهرت وجود اختلال في نظام الحياة الاقتصادية ويرى ان تدفق الذهب الى الولايات المتحدة الاميركية في سنة ١٩٢٨ ادى الى زيادة المضاربة والى ارتفاع اثمان البضائع حتى اذا كان دسمبر سنة ١٩٣٠ هبطت

السندات الاميركية الى مستوى لا تحتمله اغنى البلاد فقامت البطالة وما يتبعها من مضار. ويرى الكاتب ان الاسباب الاساسية للازمة هي الحرب العالمية وتتائجها من تغيير جغرافية اوربا وقيام الحواجز الجمركية، ونشوب الحروب الجمركية وانتشار البطالة حتى ان عدد العاطلين الذي بلغ خمسة وعشرين مليوناً داخل اوربا وخارجها ليهدم قوة الشراء لما يقرب من مائة مليون شخص وقد زاد الى جانب هذا المنتج في العالم من المواد الخام بقدر ٦٠ ٪ عما كان عليه في سنة ١٩٢٩ فأدى ذلك الى نزول عام في الاسعار وأتى الكاتب في ختام مقاله على مجموعة من الارشادات التي يحسن ان تتبعها الجمعيات التعاونية حتى لا تتأثر اعمالها بعوامل الازمة بقدر المستطاع

٢ — عن المجلة الزراعية المصرية — عدد فبراير سنة ١٩٣٢ : —

(ا) — بحث في حشرات الحبوب المخزونة لحضرة رزق عطيه افندي : جاء هذا المقال جزءاً من تتمة بحث شرح الكاتب فيه الطرق الشائعة الآن في القطر في تخزين الحبوب وهي لاتختلف كثيراً عما كان متبعاً في غابر الازمان وهي تنحصر في الآتي :

(١) طمر الحبوب في جوف الارض (٢) التخزين في العراء (٣) التخزين في زكايب مرصوصة يتخللها ويغطيها التبن والقش (٤) تخزين الذرة بأغلفته (٥) تخزين الحبوب في عنابر كثيرة النفقة (٦) التخزين في غرف عادية بالقرى (٧) التخزين في سوامع طينية

ثم تكلم الكاتب عن الاشتراطات الواجب توافرها في تخزين الحبوب وهذا البحث في نظرنا يستوجب عناية مجالس ادارة الجمعيات التعاونية الذين عليهم تقع تبعة اذاعة مثل هذه المعلومات والارشادات بين اعضاء جمعياتهم بصفتهم مزارعين

(ب) — بحث في زراعة الغابات والاشجار بمصر، وهو ملخص المذكرة التي رفعها حضرة الاستاذ محمد صالح سليمان افندي لحضرة صاحب المعالي وزير الزراعة

بدأ الكاتب مقاله بنبذة تاريخية عن زراعة الغابات في مصر في عصور القراعنة والبطالسة ثم في عصور الفاطميين حيث كانت الغابات لها ادارات خاصة وكانت تبلغ مساحاتها ما يربي على الثلاثين الفاً من الافدنة وكانوا لا يقدمون على قطع شجرة الا بقيود وعند ما تمس الحاجة الى ذلك — ثم بيّن ان الاعتناء بالاشجار الخشبية استمر على ايام الاتراك المماليك وفي عصر محمد علي باشا الكبير حتى انه كانت هناك في عهد العائلة المحمدية مدرسة لتعليم صناعة السفن وتعميرها يشتغل بها نحو ٨٠٠٠ عامل من الاهلين الذين تربوا على يد المعلمين الافرنج مما دعا الى استغناء الحكومة عن شراء المراكب من الخارج وقد بلغ ما بُني وعمر في اول مدة للمدرسة ٤٥ سفينة حربية لم يستورد لها خشب من الخارج مطلقاً، هذا ولم يكن اسماعيل باشا اقل عناية من محمد علي باشا الكبير وابراهيم باشا بالغابات فانه بانشائه شركة البواخر المعروفة بالقومبانية العزيزية اتسعت تجارة مصر في البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر

مما دعا الى انشاء المدارس البحرية واعادة دار صناعة المراكب . وذيل مقاله بذكر الاشجار التي تزكو في مصر وتصلح لان تزرع منها غابات وهي السنط والعبل (الاثل او الطرفاء) والخازورينا والفرفاج والنبخ والبلوط والسرو والكافور والنبق والتوت

٣ — عن تذكار التعاون الذي اعده قسم التعاون بوزارة الزراعة بمناسبة المعرض الزراعي الصناعي لسنة ١٩٣١ : تصفحنا هذا التذكار الجميل فوجدناه كتيباً صغير الحجم عظيم القيمة تصدّر بصورة جميلة لحضرة صاحب الجلالة الملك الذي بفضله العظيم وبتشجيعه ورعايته الساميتين تقدم التعاون هذا التقدم السريع الذي يبشر بمستقبل باهر لهذه الحركة المباركة ، ويحتوي الكتيب على صور ملوّنة عديدة ما هي الا مزايا التعاون مجسمة وعناوينها كالآتي

(١) الى الامام تحت لواء التعاون (٢) التعاون قوة (٣) يدفع التعاون عن الناس شر المرابي والوسيط (٤) يمحق الله الربا ويربي الصدقات (٥) كم سهل التعاون من عسير الامور (٦) القرية قبل التعاون (٧) القرية بعد التعاون (٨) في خزائن التعاون كنوز لا تفنى (٩) الناس في التعاون آي من الخير والنعم (١٠) تقدم الحركة التعاونية المصرية (احصائيات) (١١) التعاون للمستهلك والمنتج زارعاً كان أم صانعاً . كذلك يشمل التذكار بجانب هذه الرموز المشار اليها كلمات عن الحركة التعاونية في مصر والمبادىء التعاونية والخدمات الاجتماعية التي تؤديها الجمعيات التعاونية لاعضائها ، ونقتطف من بين هذه الكلمات ما ذكر عن علم التعاون وشعاره ويومه:

« للتعاون مظاهر عالمية يؤدي كل منها معنىً سامياً من المعاني التي يدين بها التعاونيون في كل بقعة في بقاع الارض. فللتعاون علمه ، وللتعاون شعاره ، وللتعاون يومه

«يستظل التعاونيون بعلمهم الدولي أيًّا كانت حكومتهم أو عقيدتهم ، وهو مجموعة الوان قوس قزح المتحدة التي ألف الناس ظهورها في كبد السماء عقب العواصف والامطار تدعو الناس الى الطمأنينة وتبشرهم بالخير في جو من الهدوء والسكينة ، فيالهُ من خيال دقيق المعنى جميل التصوير ، ينبيء بما في التعاون من معنى السلام العام والانتقال من الظلمات الى النور

وشعارهم الخالد الذي يرمز به الى مذهبهم ويميزه عما عداه من المذاهب الاقتصادية الاجتماعية الاخرى هو « الفرد للمجموع والمجموع للفرد » أو بعبارة أوضح وأجلى أن يسعى الفرد لمصلحة المجموع في غيرة واخلاص ، كما يسعى المجموع من جانبه لمصلحة الفرد بنفس هذه الروح . تكاتف وتساند في أخاء ومساواة ، أو ليس هذا شعار الديمقراطية التي طالما نشدتها الشعوب لتحرير بلدها والنهوض بهم ؟ أما يومهم فالسبت الاول من شهر يوليه في كل عام . وهو اليوم الذي قرر الاتحاد التعاوني الدولي منذ ثماني سنوات الاحتفال به في المشرق والمغرب وجعله عيداً تعاونيًّا عامًّا تقام فيه الحفلات وتعقد الاجتماعات وتلقى الخطب ليسمع العالم صوت التعاونيين عالياً يدعو الى التضامن في العمل لخير الانسان في ظل الحرية والاخاء والمساواة